السياسات العامة و التنمية
في النموذجين الماليزي و الجزائري

د/ عبد اللطيف باري
جامعة بسكرة

الملخص :

تعتبر السياسات العامة من اهم المجالات الحيوية في الدولة التي تعنى بها مجموع القطاعات المختلفة ، اذ ان ضبطها و الاهتمام بها ينتج عنه سياسات فعالة و ذات جدوى على مختلف المستويات.

تتطرق هذه الدراسة الى تحليل لمفهوم السياسة العامة و مختلف فالاطروحات التي تطرقت اليها زيادة الى تطرق لاهم التجارب الناجحة و نعني بذلك ماليزيا اضافة الى السياسات العامة في الجزائر و مدى جدواها.

Résumé :

Les politiques publiques sont les plus vitaux de l'État, ce qui signifie la somme des différents secteurs, comme l'intérêt et l'attention résultant en une des politiques efficaces et réalisables à différents niveaux. Cette étude porte sur l'analyse de la notion de politique public plusieures des etudes et des expériences les plus importantes et prospères, nous entendons la Malaisie en plus de la politique publique en Algérie et dans la mesure de leur utilité.

مقدمة

هذه الدراسة تأتي في وقت يبرز فيه تجديد في ميدان السياسات العامة و التنمية كمفهومين مترابطين، حيث أن متانة و نجاعة و مفعولية السياسات العامة تؤدي إلى نجاح عملية التنمية و تفوقها لما يعود بالخير و الرفاه على المجتمع و الدولة ككل. و ما التجربة المطروحة الماليزية إلا لهدف واضح هو انطلاق ماليزيا- كمستعمرة برتغالية،هولندية و بريطانية ثم يابانية – من اللاشيء و وصولها إلى مستوى غير متوقع و خيالي بسبب **الانطلاقة الصحيحة و المتينة بداية من المقومات المحلية خاصة الأخلاقية الدينية ثم الاعتماد على القدرات الذاتية و حمايتها**، ضمن سياسات عامة مضبوطة مدروسة و الأهم من ذلك **مطبّقة**.

أما المحاولات العديدة للسياسات العامة الجزائرية منذ الاستقلال فقد شهدت عجزا في العديد من المجالات خاصة الناحية الاقتصادية ، إذ رغم الإصلاحات المتكررة لم تتحقق التنمية المنشودة لسبب عدم ملاءمة **السياسات العامة للمتطلبات الحقيقية من جهة و عدم مراعاة القدرات المحلية و القيم** إن ثبتنا **المنطلق الذاتي و القدرة المحلية للمجتمعات كأهم عنصرين لنجاح التنمية**،لكن بجانب ذلك لا يمكن إغفال المستوى المتحصل عليه حاليا في مختلف المجالات بفضل إصلاح بعض السياسات من طرف الحكومة.

فما هي أهم مرتكزات النجاح في السياسات التنموية الماليزية ؟ و وضعية الجزائر في سياساتها و آفاقها ؟ لمعالجة هذا الموضوع نتطرق إلى العناصر التالية:

1- الإطار المفاهيمي للسياسات العامة و التنمية

2- السياسات العامة و فعاليتها التنموية في ماليزيا(عوامل النجاح)

3- السياسات العامة و مسار التنمية في الجزائر(منطلقات و آفاق)

4- مرتكزات السياسات العامة الناجحة لتحقيق التنمية (استنتاجات)

1-الإطار المفاهيمي للسياسات العامة و التنمية

أولا: السياسات العامة

لقد وجد الباحثون صعوبة حقيقية في تعريف السياسة العامة نظرا لاختلاف منطلقاتهم. وللوصول إلى تعريف مفيد يبرز السمات الأساسية للسياسات العامة، نقوم بعرض بعض التعاريف التي قد تساهم في فك طبيعة السياسة العامة المعقدة. وببساطة،

يمكن القول أن السياسات العامة تمثل: "برامج التنمية في التربية والإدارة والاقتصاد والثقافة والسياسة والصحة والتكوين المهني"[1] ،أو هي:"النشاطات والأعمال الحكومية في شتى القطاعات والمجالات المختلفة". ما يؤخذ على هذين التعريفين العمومية، رغم البساطة والوضوح، حيث يجعلان من عملية رسم السياسات العامة مسألة مباشرة متعلقة بالحكومة، ولا يجعلها عملية ديناميكية تحظى بتنافس وصراعات سياسية و آراء متباينة، وذلك أن اتخاذ القرار حتى في النظم التسلطية ينطوي على المشاركة من قبل الجماعات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء[2].

ارتبطت المفاهيم الحديثة للسياسة العامة بمفهوم"**Network Policy**"، إذ أن هذا المفهوم يشير إلـــــى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة، والتي تتغير بتغير مواضيع السياسات العامة أو من فترة لأخرى، أي وجود عدة أنماط اتصالية وحجم أكبر للتشابكات وصور متعددة للشراكة تساهم في بلورتها جهات حكومية و أخرى غير حكومية، هذه الأخيرة تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الحكومة، والتي يمكن لها في حقيقة الأمر أن توجه هذه الشبكات بطرق غير مباشرة.

هذا التعريف يجعل من السياسة العامة عبارة عن قرارات إيجابية ويغض الطرف عن السلبية منها، فالسياسات لا تمثل دائما ما تقوم به الحكومة بل يمكن أن تعبر عمّا تمتنع عنه، وهو ما يعرف بالسياسات السلبية كأن تتحفظ وتمتنع الحكومات عن اتخاذ قرارها في مجال ما.

السياسات العامة عملية هادفة ومقصودة و ليست عشوائية أو مزاجية على عكس باقي التصرفات ، فهـــي لا تتبعها أو تتعلق بها، هذا التصور للسياسات العامة يقودنا إلـــى تعريف **كارل فرد يريك** حيث يقول: "إن السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة، لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها، سعيا للوصول إلـــــــى هدف أو تحقيق غرض مقصود"[3]، أي أنها سلوك هادف وموجه، يسعى لبلورة ما يتم فعله، مما يعني أن السياسات العامة مربوطة بالماضي كونها تحاول معالجة المشاكل المتراكمة من الماضي والحاضر.

ما يلاحظ من التعريفات السابقة، أن السياسات العامة تركز على أهداف معلنة من قبل الحكومة و تهمل ما تتضمنه من أهداف ضمنية مخفية وعليه، فالسياسة العامة هي

مجموعة النشاطات تختار من طرف السلطات العامة(**Public authorities**) لمعالجة مشكلة ما و تتجسد و تتضح في جسم القوانين واللوائح التنظيمية والقرارات وأعمال الحكومة، أما تحليل السياسة العامة فإنه يتمثل في شكل السياسة العامة و تقييم تأثيراتها و نتائجها. وبالرجوع إلى **Thomas BIRKLAND** يتضح لنا أن هناك إجماع من حيث المبدأ على تعريف السياسة العامة. وقد لخص بعضا منها في كتابه (مدخل إلى معالجة السياسات: نظريات وتصورات ونماذج لصنع السياسة)[4]، إذ أوضح أن مصطلح السياسة العامة يشير غالبا إلى الأنشطة الحكومية والاهتمامات التي تحرك أنشطتها ، كما يعتبر أيضا السياسة العامة: "نتيجة وحصيلة كفاح داخل حكومة ينتهي عند الإجابة عمن يحصل على شيء معين". أما **B.GUY PETERS** فيرى: "أن السياسة العامة تمثل مجموعة الأنشطة الحكومية الناتجة سواء عن عمل مباشر أو غير مباشر، بحيث يكون له تأثير على حياة المواطن''. وقد أشار إلى أن مجمل التعاريف تحتوي نقاط مشتركة هي:

- السياسة العامة تصنع من قبل الحكومة.
- السياسة العامة تصنع و تترجم إلى عمل ملموس من قبل فاعلين عامين أو خواص.
- السياسة العامة هي ما تريد الحكومة القيام به.
- السياسة العامة هي ما لا تريد الحكومة القيام به.

أنواع السياســة العــامة (Public policy typology)

من خلال تحديد التعاريف نجد أن هناك جوانب مختلفة للسياسات العامة ساهمت في تنوع السياسات وتعددها، ونذكر من بين أهم أشكالها:

أ) التــخطيــط :

التخطيط يمثل أحد صور وأشكال السياسات العامة. فهو يخضع بدوره إلى جملة من العوامل، كتوجهات الدولة الأيدلوجية و وطبيعة نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما يتفــاوت مفهوم التخطيط بتفاوت عوامل وظروف الزمان والمكان، حيث يعرفه هنري فايول:"إذا لم يكن التنبؤ (Prévoyance) هو كل الإدارة فهو على الأقل جزء أساسي منها، وأن التنبؤ في هذا المجال يعني أن تقيّــم المستقبل وتستعد له"[5]. و يعرفه البعض بأنه:" نشاط ذهني يتعلق بمواجهة المستقبل، قريبا كان أم بعيدا ولعل هذه هي الفكرة الجوهرية له"، فهو يمثل عملية جمع الحقائق والمعلومات التي تساعد على تحديد الأعمال اللازمة لتحقيق النتائج المرغوبة والأهداف المنشودة، أو هو تحديد

الاحتياجات والأهداف والإجراءات التي تسعى إلى تحقيق أهداف منشودة.

ب) السيـــــاسة النقـــدية MONETARY POLICY:

تعــد السياسة النقدية من بين أهم مواضيع السياسة العامة، وتمثل أحد أهم أهدافها، حيث يعرفها جورج باريانت (George Parient) بأنها: "مجموعة التدابير من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"[6]. وباعتبار السياسة النقدية إحدى السياسات العامة الحكومية فيمكن تعريفها على أنها: "مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة، أو عن طريق المصرف المركزي للتأثير على النشاط الاقتصادي".[7]

ج) السيـــاسة المـــــالية Fiscal Policy:

السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد القومي، أو هي:"النشاط المالي للدولة الذي يهيمن على الإقتصاد العام بهدف زيادة الفائدة.

د) السيـــــاسات الإجرائية والفعليـــة:

تتعلق السياسات الإجرائية والفعلية بكيفيـــة قيام الحكومة وأجهزتها بتنظيم شؤونها وإدارة أعمالها. وينظر لها من زاويتين: الفعلية والإجرائية، فالفعلية تشير إلى ما تريد الحكومة إنجازه مثل إيقاف استيراد سلع معينة، أما الإجرائية فتتعلق بالكيفية التي يشرع بها في العمل، ويمكن إدراج هذا النوع ضمن المسائل التنظيمية للحكومة. ومثال ذلك، تحديد الإجراءات التي لا بد من إتباعها من قبل أجهزة معينة والخطوات الواجب تناولها، لكن في بعض الأحيان قد توحي السياسات الإجرائية بأنها سياسات جوهرية من خلال إجابتها على كيف يتم تبني السياسة والأفعال، وكذا تحديد الفاعل في اتخاذها ومنه توضيح ما ينبغي فعله، أي أن السياسات الفعلية تهتم بتوزيع المنافع، أما الإجرائية فإنها تتعلق بطرق تنفيذ القوانين.

هـــ) السيـــــاسات التوزيعـــية (إعـــادة التوزيـــع):

السياسات التوزيعية هي ذلك النوع الذي تقدم في ظله الحكومة فوائد ملموسة لأفراد أو جماعات محددة، وعادة ما يدرج تحتها سياسات إعادة التوزيع، والتي تحاول في ظلها الحكومة أن تحدث من التغييرات ما قد يؤدي إلى حسن تقسيم الثروة بين الجماعات المختلفة. وهذا لا يعني أن توزيع الخدمات والثروات دائما يتم على مستوى المجموعة بل

قد يحصل عليها شخص و مستفيد واحد، ومثال ذلك استفادة شركة طيران من قرض لها وحدها لمواجهة أزمة مالية أو حالة إفلاس، أو لمجموعة وشريحة واسعة، مثل الدعم الفلاحي في الجزائر.

و) السياسات الإستراتيجية:

يطلق عليها أيضا سياسات تعبئة الموارد، وهي مرتبطة أساسا بتجنيد الموارد المادية والبشرية من خلال استخراجها وتكوينها وتوظيفها لخدمة المجتمع، ويتم قياس الأداء الإست خراجي من خلال تقدير الحجم المطلق من الموارد التي يحوزها النظام، وحساب متوسط نصيب كل فرد منها والشرائح الاجتماعية التي تتأثر بها ومعدل الناتج القومي الإجمالي. وتعد هذه السياسات أكثر شيوعا في الدول الحديثة خاصة المتقدمة منها، إذ تمثل الضرائب المصدر الرئيسي لمدا خيل الدولة، لأن المال هو العنصر الحيوي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المرتبطة بأنشطة التوزيع وإعادة التوزيع بين المواطنين.

ز) السيـــاسات التنظيميـــــة (Regulatory policy):

يطلق عليها السياسات الضابطة أو القانونية، ونعني بها إصدار النظام السياسي للوائح والقوانين التي يتم تطبيقها على أفراد المجتمع، قصد تنظيم الحياة العامة وإجبار الأفراد والجماعات على الامتثال لأوامر وقوانين الدولة. وبالمقابل هناك سياسات تحفيزية وإجراءات تنظيمية تتخذها الحكومات لتشجيع سلوك معين للمواطنين مثل: تقديم المنح ورفع القيود الجمركية...إلخ، مما يشجع الاستثمار أو التوجه والإقبال على سياسات معينة دون غيرها.

ح) السيـــــــاسات الرمزيـــة:

نعني بها مدى قدرة النظام على تعبئة الجماهير من خلال استخدام الرموز المؤثرة وتمسكه بقيم معينة لها صدى في نفوس الجماهير ودفع حماسهم في المناسبات الوطنية والدينية، وتضم عادة رموز سيادة الأمة وهويتها[8]، حيث تقوم النخبة السياسية الحاكمة بتأكيد قيم معينة والضرب على وتر الآثار القومية والأمجاد والتذكير بها و بمن صنعوها من أبطال وقادة لتحريك احتياطي التأييد في المجتمع. ويستند القادة عادة لمثل هذه السياسات للتأثير على الأفراد واستمالتهم وتجنيدهم أو تعبئتهم وراء سياساتها.

ثانيا :التنمـــــــية

امتد مفهوم التنمية من جوانب عديدة أساسها الاقتصادي الذي يشجع على التقدم المادي و زيادة الناتج القومي ثم الاجتماعي الذي ركز على التنمية و تأثيرها على الحركية الاجتماعية ، و أما السياسي فقد ركز على ربط التنمية بمفاهيم و ظواهر سياسي كالديمقراطية ، ثم شمل ميادين أخرى حديثة و معاصرة متخصصة كالثقافة و السياحة و الزراعة...

إلا أن التركيز لدى دارس العلوم السياسية يأتي على الجانب السياسي إلا و هو التنمية السياسية ، حيث أنها تشمل كل أوجه النشاط القومي باعتبار أنها تمثل تهيئة للقواعد النظامية المتينة لتشكيل اقتصاد و ثقافة و مجتمع الدولة بالشكل الذي يفتح سيرورة للتطوير و التجديد و التقدم . فمن التصورات التي قدمت لضبط مفهوم التنمية السياسية أنها شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، أنها بناء الديمقراطية و تحقيق المزيد من المشاركة السياسية، أنها بناء الدولة القومية...، أي أن التنمية السياسية قاعدة و شرط لبناء كل جوانب التنمية الأخرى.(9)

تعريف التنمية:

للوصول إلى تعريف دقيق للتنمية يستحيل هذا الأمر لمجموعة أسباب أهمها :

1- تداخل مفهوم التنمية مع مفاهيم أخرى

2- تناول قضية التنمية يخضع لنظريات عديدة مختلفة

3- التنمية ظاهرة اجتماعية تاريخية و الظواهر الاجتماعية نسبية

4- تعقيدية ظاهرة التنمية من جهة المضمون و خضوعها لكل الميادين ، الاقتصاد و السياسة و غيرهما

لكن رغم ذلك نقدم بعض المحاولات:

تعرف هيئة الأمم المتحدة عام 1955 التنمية أنها : " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه ، اجتماعيا و اقتصاديا، و تعتمد قدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي ة اشتراكه " (10)

نفس الهيئة سنة1956 : " تنمية المجتمع هي العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية و جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية ، و تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم و الشعوب و تمكينها من

الإسهام الفعال في التقدم القومي"

هذه التعاريف و غيرها يمكن إجمالها فيما يلي :

1- التنمية تحدث تغييرا إلى الأمام

2- التنمية هدفها تحقيق الرفاهية

3- التنمية عملية مركبة متشابكة و معقدة هدفها القيام لكامل جوانب المجتمع

4- التنمية منطلقها قيم المجتمع الأصلي و جهوده المحلية

5- التنمية عملية مقصودة و ليست تلقائية

6- التنمية عملية مدروسة بشكل علمي و متجددة

7- التنمية و لكي تنجح يجب أن تحظى بدعم الحكومة

8- التنمية ليست خاصة بفئة من المجتمع دون غيرها

9- التنمية ارتباطات اقتصادية مادية بالدرجة الأولى

أهداف التنمية:

يمكن إجمال أهم أهداف التنمية فيما يلي:

1-تحسين مستوى الإنسان هو الهدف الرئيس للتنمية

2-دفع الأفراد و الجماعات و الحكومات للتقدم المستمر

3-دراسة و ضمان حقوق كل مواطن في العمل و القضاء على البطالة مع الموازنة بين الريف و المدن

4-النهوض بالمستوى الصحي و توفير الإمكانيات اللازمة لذلك

5-تحسين الظروف السكنية و المعيشية لمختلف أفراد المجتمع

6-توفير مناخ سياسي يركز على الحريات العامة و احترامها كما يؤكد على الممارسة الديمقراطية و الشفافية و التسيير الرشيد

7-تشجيع العمل المتضامن و المتسامح بين الأفراد و المنظمات و توظيف ذلك لفائدة المجتمع

2- السياسات العامة و فعاليتها التنموية في ماليزيا (عوامل النجاح)

منطلقات و ظروف الواقع الماليزي:

لم يكن من السهل على دولة توفرت فيها كل التحديات المعقدة تحقيق نجاح باهر إلا و كان هذا نتيجة سياسات تنموية فاعلة و هادفة ، أسهمت في بلورة الرؤية الجديدة لماليزيا كدولة متطورة أو على الأقل في مصاف الدول المؤهلة لاعتلاء هذا التصنيف.

الأراضي الماليزية خضعت للاستعمار الأوربي ابتداء بالبرتغال ثم هولندا إلى أن أصبحت الولايات المالاوية محميات بريطانية في نهاية القرن التاسع عشر (11)، ثم انتقال بعض الأقاليم إلى السيطرة اليابانية، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية حكمت حكما عسكريا بريطانيا إلى غاية 1957/03/31 تاريخ استقلالها بعد إنشاء الاتحاد الفدرالي الماليزي قبل ذلك سنة 1948.

في جانب المؤسسات السياسية تتكون الحكومة الماليزية من سلطات بداية:

بالملك: الذي ينتخب خلاف الأنظمة السياسية الأخرى لخمس سنوات من طرف سلاطين و محافظي الولايات الثلاثة عشر (12).

الحكومة الفدرالية: و تمثل الجهاز التنفيذي الفعلي الذي يحظى بصلاحيات الدفاع الوطني و العلاقات الخارجية و الميدان المالي، التجاري و الصناعي، و تعد فترة مهاتير محمد لرئاسة الوزراء أهم مراحل الحكومة الماليزية نشاطا و تطورا.

البرلمان: المتكون من مجلسي الشيوخ و النواب.

حكومات الولايات و مجالسها أو البرلمانات المحلية: حيث تحظى بصلاحيات واسعة خاصة في مجال الشؤون الدينية و الاجتماعية و الزراعة.

الحياة الحزبية في ماليزيا تقر بمبدأ التعددية و ترتبط بالعرقية حيث أن كل حزب يمثل جنسا معينا مثل حزب تجمع الهنود الماليزيين وحزب تجمع الصينيين الماليزيين و حزب التنظيم القومي للمالايا (الامنو) ، إلا أن معظم الأحزاب تتكتل تحت مظلة الجبهة الوطنية، التنظيم القائد في البلاد المسيطر عليه من طرف الامنو أو التنظيم القومي للمالايا، هذا العامل جعل جميع السياسات كما سنرى تسخر في خدمة المالايا و توصف على أنها سياسات معارضة للديمقراطية أو أنها تنتهج ديمقراطية معدلة على أسسها الفئوية (13).

لاستكمال رصد الظروف و التحديات، يشكل البعد العرقي أهم العناصر في سياسات الدولة ، فعند البحث في تركيبة المجتمع الماليزي نجده ينقسم إلى:

59	**في المئة**	**من المالايا**
26	**في المئة**	**أصول صينية**
07	**في المئة**	**أصول هندية**
08	**في المئة**	**أصول متعددة**

و قد شكل هذا الانقسام الفجوة الكبيرة في اضطرابات 1969 و 1970 عند مطالبة المالايا بالتوزيع العادل للثروة مقابل الصينيين الذين سيطروا على الحياة الاقتصادية، حيث على اثر هذه الاضطرابات قامت مجمل الإصلاحات أساسا في الجانب الاقتصادي بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة في 1971 على أسس تفضيل المالايا مقابل المكونات الأخرى للمجتمع.

السياسة الاقتصادية:

تعد السياسة الاقتصادية من أكثر الاهتمامات جاهزية في ماليزيا ، بل إنها مرد التطور و التحسن السريع ، فقد ركز مهاتير محمد على البعد الاقتصادي للتنمية و أعطاه أولوية كبيرة خاصة أن التركيز على الجانب الاقتصادي هو ما يجعل ماليزيا تلحق بركب الدول الصناعية (14)، كما أن المنظور الماليزي المهاتيري يعطي التنمية الاقتصادية أبعادا محكمة أهمها :

1- ضرورة اقتران التنمية – الاقتصادية – بالمساواة

2- تشجيع الاستثمار و دعمه

3- صياغة إستراتيجية التنمية الاقتصادية لتواكب الواقع الماليزي

4- الاهتمام بجانب الأزمات مسبقا

نزيد على ذلك أن المطالب الاقتصادية و ما تبعها من أزمات بالنسبة للمالايا نشطت و دفعت الحكومة إلى صياغة إستراتيجية فعالة تجعلهم في وضع أحسن هذه الإستراتيجية هي السياسة الاقتصادية الجديدة .نتجت هذه السياسة بعد الفشل المتواصل لدى الحكومات في التوفيق بين العرقيات لتأتي حكومة عبد الرزاق تون – رئيس الوزراء الثاني – بهذه الرؤية التي لها ثلاثة أهداف :

1- تحقيق الوحدة و التكامل القومي

2- خلق فرص العمل

3- تحقيق النمو الاقتصادي

و المباشرة في تدابير أهمها :

1- رفع مستوى المالايا بزيادة نصيبهم في ملكية أصول الإنتاج ، من 02 في المئة عام 1970 إلى 30 في المئة عام 1990 (15)

2- لا يعني هذا سلب العرقيات و إنما موازنة بين المالايا و الصينيين خاصة لفرض

نوع من الاستقرار

3-اضطلاع الدولة أو الحكومة بقيادة العملية التنموية و اعتمادها على القدرات المحلية.

4- الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية و تشجيعها مع خصوصيات هامة.

5- إدراج البعد الاجتماعي للسياسات التنموية.

6- التركيز على إستراتيجية وسياسة التصنيع الخفيف و التصنيع عالي التقنية.

7- التخطيط لإدارة الأزمات

و من أهم نتائج هذه السياسة :

1- نجاح الدولة في زيادة نصيب المالايا من 2.4 في المئة من إجمالي 5.6 مليار دولار في 1970 إلى 12.5 في المئة من إجمالي 32.4 مليار دولار في1980 و إلى 17.8 من إجمالي 76.1 مليار دولار في 1985.

2- زيادة الصادرات من 1.687 مليار رنجنت عام 1970 إلى 21.125 مليار رنجنت في أواخر الثمانينيات (16)

3- ارتفاع متوسط دخل الفرد من 600 دولار في 1980 إلى ما يزيد عن 7000دولار عام 2001.

4- ارتفاع قيمة الصادرات من 05 مليار دولار إلى ما يقارب 100 مليار دولار في نفس الفترة.

5- انخفاض نسبة الفقر من 49.3 بالمئة إلى 16.5 بالمئة كذلك في نفس الفترة.

لهذا النجاح بادر مهاتير محمد بسياسة أخرى سميت بسياسة التنمية القومية ابتدا ء من 1991 أو ما تسمى برؤية 2020 ، حيث تقضي باستمرار دعم الدولة لتوازن العرقيات خاصة في دعم المالايا و تتعدى إلى الجانب التعليمي و الثقافي و الهدف الأعظم هو وصول ماليزيا في حدود سنة 2020 إلى مستوى من التطور الصناعي خاصة إلى درجة الدول الصناعية الكبرى.

اهتمت الدولة الماليزية كثيرا بالتخطيط الاقتصادي و أولته المكانة البالغة لتحقيق الأهداف التنموية خاصة أن الجهاز المكلف بالتخطيط يتبع مجلس الوزراء، كما أن إشراف الدولة على العملية الاقتصادية و ضمان التنفيذ الدقيق للخطط و فرضها على كل القطاعات ، هذا ساهم في نجاح التخطيط، كما أن اضطلاع الدولة بمسؤوليتها و قوتها و

مكانتها بالنسبة للمجتمع و دعم الطبقات الفقيرة مقابل فرض الضرائب المتنوعة على رجال الأعمال مثل حصولها على 30 في المئة من إرباح الشركات و المؤسسات لتوظف في برامج التنمية الاجتماعية خاصة.

السياسة التعليمية:

عند التطرق إلى السياسة التعليمية يجدر بنا الإشارة إلى التقرير الذي صدر في 2001بعنوان:

، ثم تقريرا آخر يتعلق بتطوير التعليم تحت عنوان:

Report,Education Blueprint Comprehensive 2001-2010

Master Plan For the .الذي احتوى على 136 توصية منها 32 تخص التعليم (17).

Knowledge, Based Economy

من أهم ما جاء في هذه التوصيات إدخال تكنولوجيا المعلومات في المدارس و فرض المؤهلات الجامعية ، و من النتائج كذلك إعلان رئيس الوزراء مهاتير محمد عام 2002 تشكيل لجنة لمراجعة نظام التعليم بالمدارس القومية.

يمكن رصد أهم مرتكزات السياسة التعليمية فيما يلي :

1- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي و ربطه بالبحث العلمي: في إطار رؤية 2020 خصصت الحكومة و لأول مرة ميزانيات إضافية قدرة ب:4.7 مليار رنجنت لتطوير العلوم و التكنولوجيا.

2- تشجيع التعليم العالي الخاص: هذا لفك الضغط على الجامعات الحكومية و خلق مجال استثمار لكن مع المتابعة الحكومية.

3- الاهتمام بابتعاث الطلبة إلى الخارج : و من أهم أسباب ذلك قصور الجامعات المحلية على استيعاب الراغبين في الالتحاق ، كما أن توفير تعليم عال في تخصصات محددة كالتكنولوجية لم يكن مؤطرا بالشكل الكافي ، إضافة أن ماليزيا تولي اهتماما بالغا بالبعثات إلى المؤسسات الدينية المعروفة (الجامعات الشرعية الكبرى كالأزهر حيث بلغ 6000 طالبا عام 2003).

3- السياسات العامة و مسار التنمية في الجزائر (منطلقات و آفاق):

بخلاف الأطروحات التي بنا عليها كارل ماركس نظريته في اعتبار الاستعمار عاملا في الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية و بناء اقتصاد و دولة اشتراكية قوية و متطورة و صناعية، بل إن الاستعمار خلف البنيات الاقتصادية و الاجتماعية المحطمة و المتخلفة

كالجزائر، فمن المنظور المنصف ما تركه المستعمر من شلل كامل يحتاج مئات السنين ليبنى على قواعد متينة.

للتطرق إلى السياسات التنموية يكفي إلى حد ما تناول البناءات الثلاث الأساسية : البناء السياسي ، البناء الاقتصادي ، البناء الاجتماعي و ما تمثلت فيه هذه البناءات من سياسات عامة.

البناء السياسي:

يمكن تحديد طبيعة السياسات الجزائرية في كل المراحل التاريخية منذ الاستقلال بداية بالطابع الاشتراكي الذي يرجع أساسا إلى سيطرة الاتجاه الماركسي في حزب جبهة التحرير الوطني و مستوى الدعم الذي حظيت به الدولة من طرف الاتحاد السوفياتي، كما أن توحيد الدولة و الحفاظ على تماسكها بدءا بالأمن و النهوض ببرامج التنمية برر ذلك التوجه ، و قد جسدت سياسات الدولة في عهد الحزب الواحد بنا على مجموعة نصوص تشريعية أهمها :

برنامج طرابلس في 1962: الذي لم يول اهتماما إلا بالتنمية الاقتصادية و حصر دور كل منظمات المجتمع في دعم هذا المسار، و أهم محاوره: (18)

1- التخطيط

2- الثورة الراعية

3- البنية القاعدية التي يجب أن تتحسن لكي تصبح عاملا لكسر العزلة و ليس وسيلة للهيمنة الاقتصادية و المراقبة السياسية

4- التأميم

5- التركيز على الصناعة الثقيلة و القطاع الخاص يكون ثانويا و موجها و مراقبا

كما أن ميثاق الجزائر في 1964 و الميثاق الوطني في 1976 لم يتجاوز نفس الأطر إلا فيما يخص التعديلات المتعلقة بإنهاء التبعية لكن حركة الاقتراض و الاستيراد كرستها بشكل اكبر فيما بعد.

البناء السياسي خلال المرحلة الممتدة بين 1962 إلى 1989 تعتد توجها إيديولوجيا للدولة، حيث تحكم الدولة – الحزب سيطرتها على كل فعاليات المجتمع و تحاصر و تمنع كل نشاطات سياسية بخلاف نظام الحزب و سياسته و برامجه أو مشروعه الوطني كما

ورد في المصطلحات الثورية المتداولة، و ما نشأ من تنظيمات فهو مخالف للقانون و النظام.

نتيجة الضغط المتعاظم الداخلي و الخارجي حاولت السلطة فتح النظام السياسي للمشاركة الواسعة بإقرار التعددية السياسية في دستور 1989 ثم الحزبية ، لكن الأزمة السياسية تغلبت غلى الأوضاع و أدخلت البلاد ضمن مرحلة استثنائية في مسار التنمية ببروز سياسة أمنية متشددة أو ما يصطلح عليه بمرحلة التعامل الأمني مع الأزمة بداية بفرض حالة الطوارئ في 1992/02/09 و قوانين و ترتيبات أخرى كقانون مكافحة التخريب و الإرهاب في 1992/09/30 و إنشاء المحاكم العسكرية الخاصة نتيجة تعاظم عمل الجماعات المسلحة الإرهابية ، فانعكس هذا على الحياة الديمقراطية و المدنية وفق مظاهر أهمها :

1- الإشراف و الرقابة البيروقراطية الشاملة من طرف الحكومة على كل نشاطات المجتمع و المنظمات و الأحزاب

2- السلطات المطلقة الممنوحة قانونيا في حل المنظمات أو رفض قيامها

3- تعاون الحكومة مع المنظمات التي تساهم في تنفيذ برامج الحكومة

4- اقتصار سياسات الدولة على الجانب الأمني على حساب باقي جوانب التنمية

5- تسييس النشاطات المدنية للجمعيات و النقابات مثل موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين المشجع للنشاط الأمني

أما التحول الأخير الذي يشهده المجتمع تزامنا مع تغيير السلطة سياستها ابتداء من مطلع الألفية الثالثة، حيث برهن التعامل الأمني و مصادرة الحريات عدم الجدوى انتهجت الدولة أسلوب التعامل السياسي بدابة بقانون الرحمة –المرسوم الرئاسي رقم 95-12 الصادر في 1995/02/25 – من طرف رئيس الجمهورية اليمين زروال ، و الذي كلل أكثر بصدور قانون الوئام المدني في 1999/07/13 – رقم 99-08 – (19) ، و المتوج بصدور نصوص لبعث السياسات الاجتماعية من جديد و إبطال الأزمة أهمها ميثاق السلم و المصالحة في 2005/08/14 .هذا تزامنا لتوجه الدولة إلى صياغة سياسات اجتماعية هامة تعيد بعث الحياة المدنية و السياسية من جديد و تفوض للمجتمع و هيئاته مختلف النشاطات الاجتماعية و السياسية ضمن الإطار الشرعي النظامي ، خاصة أن علاقة الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني بالدولة تشهد تعايشا و تعاونا يشجع على

التنبؤ بمراحل قادمة مزدهرة.

السياسة الاقتصادية:

لم يترك الاستعمار إلا قليلا من النشاط الصناعي المتعلق بالمناجم و النشاطات الزراعية أو من بعض المصانع لمواد البناء، و لاكتشاف المأساة بلغ عدد العاملين في المجال الصناعي حوالي 334000 عاملا في مناصب شاقة منعدمة الكفاءة بينما بلغ عدد الجزائريين القابلين للشغل 3200.000 نسمة (20)، الوضع هذا دفع القيادة إلى إيجاد إستراتيجية أو سياسة اقتصادية تخرج المجتمع من أوضاعه الخطيرة و تستقطب اكبر عدد ممكن من العاملين، و منذ البداية اتجهت إلى التصنيع و الثقيل خاصة عن طريق إستراتيجية صناعية بدا العمل بها منذ 1967.

تميزت السياسة الاقتصادية في مجال التصنيع بأهم العناصر الموجزة كما يلي :

1- إقامة العديد من المشاريع الصناعية القاعدية كمصنع الحجار و المجمع الصناعي في ارزيو و مصنع إنتاج المحركات و الجرارات بقسنطينة و للآليات الزراعية في سيدي بلعباس

2- تأميم العديد من القطاعات مثل قطاع النفط و العديد من الشركات الأوربية حيث و فر هذا قوة للدولة ، و تم تأميم مجمعات الغاز الطبيعي و 51 في المئة من ممتلكات الشركات البترولية الفرنسية في فيفري 1971.

هذه المجهودات و غيرها في المجال الصناعي تزامنت مع إقامة حوالي 50 شركة وطنية صناعية و 19 شركة خدمات و 8 تنظيمات بنكية في نهاية 1975، كلها ساهمت في تشغيل 225000 عاملا ، ولكن مقابل القطاعات الأخرى يبين الجدول التالي الاستثمار في التصنيع و الزراعة و الخدمات:

المخطط / القطاع	مخطط 1967- 1969	مخطط 1973-1970	مخطط 1977-1974	مخطط 1979-1978
الزراعة	16.5 (20.5)	14.9(12.5)	13.2(7.3)	(7.9)
الصناعة	48.7(53.6)	42.7(57.4)	43.6(60.7)	(61.7)
الخدمات الاجتماعية	13.7(18.8)	25.7(18.5)	25.9(12.7)	(20.2)

الجدول يمثل:بنية الاستثمارات المخططة و المنجزة منذ 1967-1978.(النسبة بالمئة)

المصدر: دبلة،عبد العالي،**الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة**.القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،2004،ص 92.

إن الاهتمام الكبير للقيادة بالصناعة على حساب القطاعات الأخرى خلف فئة البيروقراطيين الذين سيطروا بأشكال أخرى على النشاط الصناعي و لقوا مصالح لم يكونوا ليصلوا إليها لو بقي التسيير الذاتي ، إضافة إلى ذلك فان وضع ثقل الدولة في المجال الصناعي أدى إلى نزوح العمال من كل القطاعات خاصة الزراعي ليخلق فجوة أخرى في السياسة الاقتصادية تعسرت الحلول إزاءها حتى اليوم.

السياسة الأخيرة للإنعاش الاقتصادي التي تحاول الدولة انتهاجها أظهرت بعض الموازنة بين القطاعات خاصة في مجال دعم القطاع الفلاحي و قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، لكن يجب ضمان المتابعة و التسيير الجيد و الرشيد و مراقبة هذه الاستثمارات عن طريق أجهزة مؤهلة و وفق قوانين و نظم صارمة ، كما أن دفع عجلة الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تشكل محددا عاليا للسياسية الاقتصادية الناجحة.

السياسة التعليمية:

شكل التعليم أهم المحاور التي اهتمت الدولة بها منذ سنوات الاستقلال الأولى، حيث حددت أهدافها في ثلاث عناصر: (21)

1- الاستجابة للمطلب الاجتماعي و ذلك بواسطة الديمقراطية ، إذ يتاح التعليم لكل التلاميذ و الطلبة ، و تبذل الدولة كل جهدها لبناء المدارس ، إضافة إلى أن مجانية التعليم نهم لكل الأطوار.

2- ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية بإعطاء الأولوية للمواد العلمية.

3- جعل التعليم اجتماعيا و ذلك بالتعريب و الجزأرة سواء بالنسبة للأساتذة أو من ناحية البرامج.

4- الاهتمام بتكوين الطلبة في الخارج على نفقة الدولة لتغطية العجز المحلي .

5- كما أن الأمية احتلت أهمية كبيرة في برامج الدولة للتقليل منها وإنشاء هيئات لهذا الغرض كالديوان الوطني لمحو الأمية.

في جانب التعليم العالي قامت الدولة ببذل جهود فعلية أهمها:

1- الاهتمام بالفروع العلمية و توفير الإمكانيات الخاصة لها

2- دعم المكاتب الجامعية و توفير مختلف المراجع

3- التكفل بالتكوين في الخارج

4- إنشاء ديوان المطبوعات الجامعية

5- توفير مراكز و مخابر البحوث و الدراسات و صندوق خاص لذلك
6- تكثيف توظيف الأساتذة لتغطية العجز
7- توسعة إنشاء الجامعات و المراكز الجامعية عبر التراب الوطني

و من الضروري الإشارة إليه أن الجزائر تعد من النظم العالمية الاستثنائية في دعمها الكامل للتعليم عبر كل أطواره ، إلا أن قضية التعليم النوعي التي تثار فهي مسؤولية الأكاديميين و الباحثين كذلك ، فكل سياسة عامة فعالة أو تنمية هادفة تنطلق من مجهود اتهم العلمية في نفس المنحى.

4- مرتكزات السياسات العامة الناجحة لتحقيق التنمية (استنتاجات)

كحصيلة عامة و مجموعة استنتاجات إجرائية لتحديد أهم العوامل و المواصفات و المرتكزات التي تتميز بها السياسات العامة لتكون ناجحة و مؤهلة لتحقيق التنمية الشاملة يجب أن يتوفر فيها ما يلي:

1- أن تكون السياسات العامة متكاملة فيما بينها
2- مشاركة جميع الجهات الرسمية و غير الرسمية خاصة لان الأخيرة هي المعبر الحقيقي عن انشغالات المجتمع
3- الاستناد إلى التخطيط المحكم و يستحسن رسم الخطط الإستراتيجية و الاعتماد عليها و تكملتها بالمتوسطة و القصيرة
4- مساهمة القطاع العلمي و الأكاديمي في كل ما يخطط له
5- قوة و نفوذ الدولة و قدرتها على فرض السياسات كما شهدناه في ماليزيا
6- يجب أن تعبر السياسات العامة عن مشاكل المجتمع و إلا حكم عليها بالفشل
7- على السياسات العامة أن تستهدف أولا الجانب المادي بتوزيع عادل للثروة بين أفراد المجتمع
8- عدم إهمال السياسات للبعد الثقافي الحضاري الذي في الأساس يجب أن تستخدمه و تصدر أي قرار استنادا إليه .

خاتمـــة

لا يسعنا في النهاية إلا التأكيد على أن السياسات العامة ليست أمرا اعتباطيا ســـهلا يمكن لكل النظم أن توفق فيه،بل على العكس تماما فالصعوبة التي تكتنف العمليـــة تؤكـــد على دور كل إداريي و اقتصاديي و أكاديميي المجتمع و كل منظماته و أفراده لكي توفق السياسات إلى حد ما و تشكل هدفا تنمويا ، و كما أكد العلماء فيما يخص التنمية لابد أن تنبع من مقومات و جهود المجتمع الأهلي و أن تستهدف في المقام الأول رخاء المجتمـــع كما كان في النموذج الماليزي الذي بدا بمعالجة إعادة التوزيع العادل للثروة و اســـتثمار الجهود الأهلية و دعمها.

لا يمكن إغفال جهود الدولة الجزائرية خاصة في السنوات الأخيـــرة ببعـــث بـــرامج التنمية و محاولة خلق توازنات اقتصادية جديدة لم تكن في سنوات مضت ، لكن يجب ان تحظى بدعم المجتمع و مقوماته و تخضع للمتابعة الصارمة المحكمة.

الهوامش

(1) عمار بوحوش، "نظرا للخلل في السياسات العامة: هل يمكن الفصل بين السياسيين والمختصين"، **الشروق اليومي**، (د ع ن)، 24 سبتمبر2005، ص5.

(2) أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى: تحليل السياسات العامة** ،ط1. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص ص9.8.

(3) جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**. ط1، ترجمة:عامر الكبيسي،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص17.

(4) Thomas Kirkland, **an introduction to the policy process: theories concept & models of policy making.** NY: Sharpe, ME, Inc, 2000.p21.

(5) عبد الله طلبة، **الإدارة العامة**. ط5، دمشق: منشورات الجامعة، 1994– 1995، ص 65.

(6) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2003،ص 53.

(7) احمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسين،**السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص39.

(8) أحمد وهبان،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص137.

(9)السيد عبد الحليم الزيات،**التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي :الأبعاد المعرفة و المنهجية**،ج 1.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 2002، ص ص90-120.

(10)عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**.الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص39.

(11) عبد الخالق نيفين،"تحديات التنمية في ماليزيا:خلفية متعددة الأبعاد"،في كمال المنوفي و جابر سعيد عوض (محرر)،**النموذج الماليزي للتنمية**.القاهرة:برنامج الدراسات الماليزية،2005،ص3 .

(12) تبلغ الولايات الماليزية 13 ولاية، يحكم تسع ولايات منها سلاطين بحكم التوارث و الولايات الأربعة الباقية على رأسها محافظون يعينون من طرف الملك.

(13) هدى ميتكيس،"العلاقة بين التنمية و الديمقراطية في ماليزيا"، في كمال المنوفي و جابر سعيد عوض (محرر)،**النموذج الماليزي للتنمية**.القاهرة:برنامج الدراسات الماليزية،2005،ص233.

(14) هدى ميتكيس،"رؤية محاضير محمد للتنمية"،محمد السيد سليم (محرر)، **الفكر السياسي لمحاضير محمد**. القاهرة:برنامج الدراسات الماليزية،2006،ص70.

(15) جابر سعيد عوض،"دور الدولة الماليزية في التنمية"، في كمال المنوفي و جابر سعيد عوض (محرر)،**النموذج الماليزي للتنمية**.القاهرة:برنامج الدراسات الماليزية،2005،ص 47.

(16) المرجع نفسه ، ص 49.

(17)رجاء ابراهيم سليم، "السياسة التعليمية و تنمية الموارد البشرية في ماليزيا"، في كمال المنوفي و جابر سعيد عوض (محرر)،**النموذج الماليزي للتنمية**.القاهرة:برنامج الدراسات الماليزية،2005،ص 110.

(18)عبد العالي دبلة،**الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة**.القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،2004،ص ص78.79.

(19)امحند برقوق ،"مكافحة الإرهاب من المقاربة الأمنية إلى الحل السياسي"،**مجلة المفكر**، العدد الثاني،مارس2007،ص51.

(20)احمد هني،**اقتصاد الجزائر المستقلة**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،(د ت ن) ، ص 51.

(21) عبد العالي دبلة،مرجع سابق ،ص 104.